

في الاتجاه الخاطئ

الضربة الأمريكية وسيناريوهات الأزمة السورية

المركز السوري لبحوث السياسات

دمشق 5 أيلول 2013

الرسائل الرئيسية:

- 1- تعتزم الإدارة الأمريكية توجيه ضربة عسكرية "محدودة" للنظام في سورية في وقت قريب بقرار من خارج مجلس الأمن، لاضعاف قدرات النظام العسكري خاصة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية حسب المصرح به من قبل الإدارة الأمريكية، وتقوم نتائج هذه الدراسة على هذا النطاق للضربة.
- 2- الضربة المحتملة تزيد من احتمال سيناريوهات استمرار النزاع المسلح، والحسم العسكري للمعارضة، وانهيار الدولة، بينما تقلل إلى حد كبير من فرص سيناريوهات الحل السياسي وبطبيعة الحال سيناريو الحسم العسكري للنظام.
- 3- بحسب تحليل حجم القوى الفاعلة ودرجة دعمها لكل من سيناريوهات الأزمة، تظهر الدراسة أن الأكثر استفادة من الضربة المحتملة على المستوى الداخلي هي الكتائب الإسلامية وفي السيناريوهات الثلاثة المرجحة نتيجة الضربة. أما على المستوى الخارجي، فإن إسرائيل الأكثر استفادة من الضربة كونها الداعم الأول لسيناريو استمرار النزاع المسلح وانهيار الدولة، أما أمريكا فهي داعمة لهذين السيناريوهين ولكن بدرجة أقل. وتعتبر السعودية وقطر مستفيدين من الضربة المحتملة كونهم يدعمون بدرجات متفاوتة السيناريوهات الثلاثة التي تعزز الضربة من احتمال حدوثها.
- 4- أظهرت نتائج الدراسة أن أميركا تدعم بالدرجة الأولى سيناريو المفاوضات بثقل خارجي، ولكن مع قيامها بالضربة فهي تقوم بالتقليل بشكل كبير من احتمالية حصول سيناريو المفاوضات على حساب زيادة الدعم لسيناريوهات أخرى مثل استمرار النزاع وانهيار الدولة، الأمر الذي يظهر تناقضاً بين أولويات الضربة وأولويات أميركا بحسب تحليل السيناريوهات في الأزمة السورية.
- 5- ستزيد الضربة بالدرجة الأولى من احتمالية حدوث سيناريو استمرار النزاع المسلح إضافة إلى تعزيز حصول سيناريو انهيار الدولة واللذان يعتبران أكثر السيناريوهات دعماً من قبل إسرائيل والكتائب الإسلامية، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن الضربة تدعم خيار هذين الفاعلين بشكل رئيسي. أي أن الضربة الأمريكية تعزز المصالح الإسرائيلية والكتائب الإسلامية إلى حد كبير.
- 6- من وجهة نظر المصلحة السورية، التناقض واضح بين أولويات الضربة والأولويات المفضلة وفق رؤيا سورية المستقبل، حيث تعزز الضربة إلى حد كبير احتمالية استمرار النزاع المسلح الذي يعد أسوأ السيناريوهات المحتملة بحسب الرؤيا المستقبلية أي أن الهدف الرئيسي للضربة يسير في عكس اتجاه مصلحة سورية المستقبلية والأمر نفسه ينطبق على ازدياد احتمالية الدولة الفاشلة وأخيراً وبدرجة أقل الحسم العسكري للمعارضة. بالمقابل تقلل الضربة احتمالية أكثر سيناريوهين مفضلين وهما المفاوضات بثقل داخلي وبثقل خارجي حيث تضعف الضربة احتمالات الحل السياسي بشكل ملموس.
- 7- ستقود الضربة وفق السيناريوهات المحتملة إلى زيادة الخسائر البشرية والمادية واستمرار تدهور ظروف المعيشة وازدياد معدلات الفقر والهجرة والنزوح، وتشجع داعمي الخيارات المسلحة من مختلف الأطراف.

تمهيد:

تعد هذه الورقة استكمالاً لجهود بحثية يقوم بها المركز السوري لبحوث السياسات بالتعاون مع العديد من الخبراء والناشطين في إطار مشروع استشراف بدائل الحل للأزمة السورية، والذي تضمن خلال الفترة السابقة إصدارات مختلفة تناولت جذور وآثار الأزمة من النواحي المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية في سورية بمنهجية علمية تشاركية، كما تضمن تطوير مسودة لرؤيا مستقبلية لسورية بالإضافة إلى دراسة سيناريوهات الأزمة التي اعتمدت على استقصاء لأراء الخبراء السوريين لتحديد وتقييم كل من السيناريوهات لتحديد أكثرها احتمالاً وأكثرها تفضيلاً، ورسم خارطة الفاعلين في الأزمة السورية. وفي هذا السياق يقدم المركز بناء على هذه الدراسات تحليلاً لدور الضربة الأمريكية المحتملة في سيناريوهات الأزمة.

1- خلفية عن الأزمة السورية

تشهد سورية منذ آذار 2011 أزمة سياسية اجتماعية عميقة، أظهرت تداعياتها تعقيدات العوامل المؤثرة بها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وعلى المستويين الداخلي والخارجي، ولكن من دون شك، حمل الحراك المجتمعي منذ بداياته في سورية طابعاً سياسياً بامتياز. وقد كان طرح قيمة الحرية والتمسك بها بشكل ثابت ومستمر من قبل معظم الأطراف وبتجليات متعددة، تعبيراً عن جوهر الأزمة في الحرمان من الحريات السياسية والمؤسسات الممثلة والشفافة والكفاء. وتحول هذا الحراك في جزء كبير منه، ونتيجة لعوامل متعددة، إلى نزاع مسلح وصراع عنيف بين قوى سياسية داخلية وخارجية.

إن العوامل التي قادت إلى هذه الأزمة تتمثل في جذرها في "الاختناق المؤسساتي" الذي تجلّى في فقدان المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية قدرتها على التطور عبر الزمن لتعبّر عن التطلعات والمصالح والإمكانيات الجديدة للمجتمع. وقد اتسم النموذج التنموي السوري في مرحلة ما قبل الأزمة بظاهرة "التوازن عند الحد الأدنى"، مما أبقى طيفاً واسعاً من الإمكانيات الكامنة لسورية اقتصادياً واجتماعياً ومؤسساتياً غير مستثمرة، وتمثل هذا النموذج التنموي في كل من رأسمالية المحسوبيات، وضعف الإنتاجية وقطاع غير منظم كبير، ومؤسسات تعاني قلة المساءلة والتشاركية، قابله توظيف واسع في القطاع الحكومي، ودعم للقطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم وقطاعات البنية التحتية والمواد الرئيسية، وقد أخذ هذا الدور المتعلق بالتوظيف الحكومي ودعم السلع العامة بالتراجع تدريجياً مع تطبيق سياسات اقتصادية ليبرالية في العقد الأخير (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013 أ).

إن تطور الوعي المجتمعي بإمكانية التغيير المؤسساتي رفع من توقعات المواطنين تجاه الحالة العادلة التي يرغبونها، وبالتالي وسع الفروقات بين الحالة الراهنة والحالة الممكنة بالنسبة لهم وزاد الضغط المجتمعي (سن، 2009). كما لعب الجانب الديمغرافي دوراً هاماً في زيادة الضغط باتجاه التغيير، حيث تدفقت أجيال شابة التحقت بالتعليم واطلعت على تجارب الدول الأخرى عبر توفر المعرفة من خلال قنوات الاتصالات الحديثة وتواصلت هذه الأجيال بشكل أكبر فيما بينها مما رفع سقف

الطموحات وجعل هدف تغيير المؤسسات السياسية القائمة ممكناً فارتفع مستوى التطلعات والثقة بالقدرة على الوصول إلى مجتمع أكثر تقدماً وعدالة.

تجلت آثار الأزمة في تدهور حالة السكان على الصعد الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، وتمثل الخسائر في الأرواح أشد آثار النزاع مأساوية، حيث يقدر عدد الشهداء حتى منتصف 2013 بأكثر 100 ألف، أما الجرحى فيقدرون بحوالي 400 ألف جريح، انتهى الكثير منهم بحالات إعاقة وأمراض مزمنة. كما تشير التقديرات الأولية إلى أن الأزمة أدت إلى معدل نمو سكاني سالب عام 2012، نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين والمهاجرين خارج الأراضي السورية، وزيادة معدلات الوفيات. إضافة إلى ما أنتجته الأزمة من تغيير كبير في توزيع السكان ضمن الأراضي السورية نتيجة تزايد أعداد النازحين.

وبعاني السكان في سورية من تدهور حاد في الظروف المعيشية متضمنة تدهور الحالة الأمنية والخدمات العامة بما فيها الصحة والتعليم ومصادر الطاقة ووسائل النقل، ويضاف إلى ذلك تضرر المساكن والمنشآت في العديد من المناطق مما أدى إلى ظروف سكن غير ملائمة. وينطبق ذلك وبشكل أكثر حدة على الأسر والأفراد الذين نزحوا داخل سورية أو لجؤوا إلى خارج البلاد. وفي هذا الإطار خسرت سورية قسماً كبيراً من إنجازاتها في المجال التعليمي والصحي إضافة إلى خسارتها لامكانيات رفع المستويات التعليمية والصحية لمواطنيها. وانعكست آثار الأزمة في تقديرات دليل التنمية البشرية الذي من المتوقع أن ينخفض بسبب الأزمة ليصل في منتصف عام 2013 إلى مستوى أقل مما كان عليه بداية الثمانينات، أي أن البلاد خسرت إنجازات ثلاثة عقود من التنمية البشرية.

من الناحية الاقتصادية تقدر خسارة الاقتصاد نتيجة الأزمة وحتى منتصف عام 2013 بحوالي 103 مليار دولار أميركي والذي يشكل 174% من الناتج المحلي الإجمالي في سورية للعام 2010. إضافة إلى خسارة 2.3 مليون فرصة عمل، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 48.6%، الأمر الذي يحرم أكثر من 9 ملايين شخص، أي حوالي نصف سكان سورية، من مصدر دخلهم الرئيسي. وارتفعت معدلات الفقر المادي في سورية نتيجة للأزمة بشكل كبير، حيث دخل 6.7 مليون شخص إضافي دائرة الفقر العام منهم 3.1 مليون دخلوا دائرة الفقر الشديد(المركز السوري لبحوث السياسات 2013 أ).

كما أثرت الأزمة بشكل مأساوي في العلاقات والقيم الاجتماعية، فبالرغم من تنامي دور المجتمع المدني وانتشار أكبر لمفهوم المواطنة، فإن الأزمة أدت إلى تدهور في العلاقات الاجتماعية وانتشار للتطرف والتعصب والاستقطاب، كما تأثرت سلباً القيم والأعراف الاجتماعية، من خلال تأجيج أفكار وسلوكيات الانتقام من الآخر، وتعاضمت ظاهرة اقتصاديات العنف التي تلعب دوراً كبيراً في تأجيج النزاع المسلح. تسبب كل ذلك في خسارة كبيرة في الانسجام والتضامن الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي والثقافي، والذي يصعب تعويضهم.

2- منهجية استشراف بدائل الحل:

يعمل المركز السوري لبحوث السياسات باستخدام منهجيات علمية تشاركية متعددة على استشراف سيناريوهات الأزمة وبدائل الحل، من خلال رسم خارطة الفاعلين المحليين والاقليميين والدوليين، ومن ثم قياس احتمالات السيناريوهات المقترحة بحسب وزن القوى الداعمة لكل منها وتحديد السيناريو الأكثر احتمالاً، وأخيراً تقييم مدى ملاءمة كل من السيناريوهات لرؤيا سورية المستقبل وصولاً إلى السيناريو الأكثر تفضيلاً (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013 ج). وبمعرفة هذا السيناريو يمكن تحديد الفاعلين الأكثر والأقل دعماً له وبالتالي اقتراح الآليات اللازمة للدفع باتجاه السيناريو المفضل من خلال التأثير على الفاعلين. ولتحقيق ذلك تم تحضير استمارة السيناريوهات لتحليل آراء الخبراء في حجم القوى الفاعلة وأهم السيناريوهات المحتملة والسيناريوهات الأكثر تفضيلاً، وتحتوي الاستمارة على ثلاثة أقسام رئيسية:

- القسم الأول يهدف إلى رسم خارطة القوى المؤثرة في الأزمة السورية على المستويين الداخلي والخارجي ودرجة تفاعل هذه القوى بعضها مع بعض وثقلها في التأثير. وبالمشاركة مع عدد من الخبراء تم تحديد الفاعلين كالتالي:

○ على المستوى الخارجي (21 قوى فاعلة):

- الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن: أميركا، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين
- دول إقليمية: تركيا، إيران، السعودية، مصر، ليبيا، إسرائيل
- الدول العربية المجاورة: لبنان، العراق، الأردن
- دول خليجية: قطر، الكويت، الإمارات
- منظمات دولية: الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، دول البريكس

○ على المستوى الداخلي (13 قوى فاعلة):

- قوى عسكرية: الجيش النظامي، أجهزة الأمن، الجيش الحر، الكتائب الإسلامية
- قوى سياسية: الرئاسة، المعارضة السياسية، المؤسسات الحكومية
- قوى مدنية: مؤسسات دينية رسمية وغير رسمية، منظمات مجتمع مدني، تنسيقيات وأشكال العمل الجماعي، قطاع خاص، إعلام.

- القسم الثاني: يهدف إلى معرفة السيناريو الأكثر احتمالاً من خلال دراسة درجة دعم الفاعلين، مع الأخذ بعين الاعتبار ثقل تأثيرهم في الأزمة، على كل سيناريو من السيناريوهات التي تم تحديدها بشكل تشاركي بثمان سيناريوهات تشكل العنوان العريض للمرحلة حتى نهاية عام 2014 إذ قد تتقاطع السيناريوهات في بعض الأحيان إلا أن العنوان يعكس سيطرة السيناريو المقصود وهي:

○ سيناريوهات ذات طابع عسكري:

- 1- استمرار النزاع المسلح (السيناريو الاستمراري) مدفوعاً بالعوامل التالية: عدم قدرة أي طرف على الحسم العسكري، استمرار الدعم العسكري واللوجستي والمادي الخارجي لكافة الأطراف، عدم الوصول إلى اتفاق أو قاعدة للتفاوض على المستوى الداخلي والخارجي، تدهور المقومات الاقتصادية للدولة وأداء المؤسسات الخدمية.
- 2- تدخل خارجي عسكري مباشر مدفوعاً بالعوامل التالية: استمرار النزاع المسلح دون حسم، اتفاق أغلب القوى الدولية على الحسم لصالح أحد الأطراف، عدم ظهور بوادر للاتفاق الوطني الداخلي، استخدام ذريعة أسلحة الدمار الشامل، فتح جبهات عسكرية مع دول الجوار وإسرائيل.
- 3- حسم عسكري للنظام مدفوعاً بالعوامل التالية: إيقاف الدعم الخارجي للمعارضة المسلحة واستمرار الدعم للنظام، عمليات ميدانية جذرية للسيطرة العسكرية والأمنية على المناطق الخارجة عن سلطة الدولة، انحياز جزء أكبر من المجتمع إلى الرغبة بالحسم، ميل الموقف الدولي إلى دعم النظام والقضاء على المعارضة المسلحة.
- 4- حسم عسكري للمعارضة مدفوعاً بالعوامل التالية: زيادة الدعم المباشر العسكري وغير العسكري من الخارج إلى المعارضة المسلحة، زيادة الانتشاقات بالجيش والأمن وتآكل القدرة العسكرية والأمنية للنظام، انحياز جزء أكبر من المجتمع إلى الرغبة بالحسم العسكري، ميل الموقف الإقليمي والدولي إلى تغيير النظام الحالي.

○ سيناريوهات التغيير الجذري:

- 1- انهيار الدولة مدفوعاً بالعوامل التالية: استمرار النزاع المسلح وعدم الوصول إلى أرضية للتفاوض، فقدان الدولة لسيطرتها الفعلية على أراضيها ولشريعة اتخاذ القرارات وتنفيذها، العجز عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة، العجز عن التفاعل مع الدول الأخرى، عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الداخلية والخارجية.
- 2- تقسيم سورية مدفوعاً بالعوامل التالية: استمرار النزاع المسلح دون حسم وعدم الوصول إلى اتفاق داخلي ودولي، ظهور سلطات مناطقية خارجة عن سلطة الدولة المركزية ومختلفة فيما بينها، دعم خارجي للسلطات المناطقية وتقديم التسهيلات لها للحصول على اعتراف دولي.

○ سيناريوهات المفاوضات:

1- مفاوضات تسوية ذات ثقل خارجي مدفوعاً بالعوامل التالية: عدم قدرة الأطراف على الاستمرار بالنزاع، تشكيل قوة ضغط من داخل كل طرف للتوجه إلى المفاوضات، اتفاق دولي وإقليمي على إنهاء الصراع في سورية، فرض أجنادات دولية وإقليمية على طاولة المفاوضات، تقاسم السلطة بين القوى ذات النفوذ الخارجي الأكبر.

2- مفاوضات تسوية ذات ثقل داخلي مدفوعاً بالعوامل التالية: عدم قدرة الأطراف على الاستمرار بالنزاع، تشكيل قوة ضغط من داخل كل طرف للتوجه إلى المفاوضات، فرض المجتمع المحلي لأوليواته، البدء بالمفاوضات دون استثناء أو استثناء للوصول إلى حكومة توافقية وبرنامج إعادة بناء.

القسم الثالث: يهدف إلى معرفة السيناريو الأكثر تفضيلاً من خلال الربط بين السيناريوهات الممكنة التي تم ذكرها سابقاً مع المبادئ والقيم الحاكمة والمرغوبة في سورية المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيم والمبادئ تم تحديدها بشكل تشاركي مع عدد كبير من الخبراء السوريين في داخل وخارج البلاد. يفيد تحديد السيناريو الأفضل بمعرفة القوى الفاعلة الداعمة أو غير الداعمة لهذا السيناريو، وبالتالي وضع ملامح عامة لسياسات وآليات التأثير على هذه القوى بما يقود إلى تحقيق القيم والمبادئ المرغوبة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013 ب).

تم إرسال الاستمارة إلى 120 خبير سوري من خلفيات سياسية متنوعة يتمتعون بالقدرة على التفكير المنهجي وبالاهتمام بالشأن العام، ووصلت نسبة الاستجابة إلى 50% تقريباً. كما تمت مناقشة النتائج مع مجموعات واسعة من الخبراء والمهتمين السوريين بما فيها مناقشات التي جرت في مؤتمر "تحول استراتيجي للأزمة في سورية، بيروت 2013".

3- خارطة الفاعلين في الأزمة السورية

أظهرت النتائج أن 63% من إجمالي تأثير الفاعلين على الأزمة السورية مرتبط بالفاعلين الخارجيين حيث أن 40% من إجمالي التأثير ناتج من تفاعل الأطراف الخارجية بعضها مع بعض الأمر الذي يدل على انعكاس الصراع الدولي بين القوى الكبرى على مناطق النفوذ في العالم، إضافة إلى صراع إقليمي بين الدول الفاعلة في المنطقة. ويعود 23% من إجمالي تأثير الفاعلين إلى تأثير الأطراف الخارجية بشكل مباشر على الأطراف الداخلية فيما يتعلق بالأزمة السورية، حيث يظهر هذا التأثير من خلال التمويل والتسليح والمساندة السياسية والإعلامية وغيرها. أما تأثير الأطراف الداخلية على الأزمة فلم يتجاوز 37% من إجمالي تأثير الفاعلين، ويتضمن تأثير الأطراف الداخلية بين بعضها والذي يظهر بشكل مباشر من خلال الصراع أو التحالف بين الأطراف الداخلية أو غير مباشر من خلال تقديم أو حجب أشكال الدعم المختلفة مثل التمويل والإعلام، كما يتضمن تأثير القوى الداخلية على الخارجية الذي يشكل التأثير الأضعف 15.5% من إجمالي التأثير. وبالتالي يمكن القول أن

الأزمة السورية مدوّلة إلى حد كبير مما يؤثر سلباً على إيجاد حل داخلي يأخذ بعين الاعتبار أولويات المجتمع السوري، حيث أخذ الصراع طابعاً معقداً تمتد آثاره على دول المنطقة بما يهدد بانفجارها وسط تداخل وتضارب في أهداف الفاعلين.

الجدول (1): ترتيب ثقل الفاعلين في الأزمة السورية (داخلي/خارجي)

الترتيب	الفاعل	الفئة	الوزن (%)	الترتيب	الفاعل	الفئة	الوزن (%)
1	أميركا	خارجي	4.65	18	المعارضة السياسية	داخلي	2.9
2	السعودية	خارجي	3.65	19	دول اليريكس	خارجي	2.83
3	الأجهزة الأمنية	داخلي	3.64	20	الصين	خارجي	2.71
4	الرئاسة	داخلي	3.63	21	مصر	خارجي	2.6
5	الاتحاد الاوروي	خارجي	3.59	22	جامعة الدول العربية	خارجي	2.6
6	إيران	خارجي	3.53	23	العراق	خارجي	2.59
7	بريطانيا	خارجي	3.45	24	القطاع الخاص	داخلي	2.57
8	روسيا	خارجي	3.44	25	التسفيقيات	داخلي	2.55
9	قطر	خارجي	3.39	26	لبنان	خارجي	2.44
10	تركيا	خارجي	3.39	27	مؤسسات دينية غير رسمية	داخلي	2.44
11	الجيش النظامي	داخلي	3.3	28	مؤسسات حكومية	داخلي	2.33
12	فرنسا	خارجي	3.22	29	الإمارات	خارجي	2.3
13	إسرائيل	خارجي	3.2	30	الأردن	خارجي	2.28
14	الجيش الحر	داخلي	3.11	31	الكويت	خارجي	2.23
15	الكتائب الإسلامية	داخلي	3.09	32	مؤسسات دينية رسمية	داخلي	2.19
16	الأمم المتحدة	خارجي	3.08	33	منظمات غير حكومية	داخلي	2.14
17	الإعلام	داخلي	2.92	34	ليبيا	خارجي	2.01

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، دراسة السيناريوهات 2013

يبين الجدول أعلاه أن أميركا تعتبر أكثر الفاعلين تأثيراً على الأزمة السورية تليها السعودية ولكن بفارق كبير نسبياً، ويأتي الأمن ثالث الفاعلين من حيث التأثير وأكثر الفاعلين الداخليين ثقلاً في الأزمة تليه الرئاسة بفارق بسيط. أما أقل الفاعلين تأثيراً على المستوى الخارجي فهي ليبيا وعلى المستوى الداخلي منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية الرسمية. ويلاحظ مدى عسكرة الأزمة من خلال الأثر الضعيف نسبياً لأغلب الفاعلين المدنيين على المستوى الداخلي من مختلف الأطراف مقارنة مع الأطراف العسكرية والأمنية.

4- السيناريو الأكثر احتمالاً

تظهر نتائج الدراسة احتمالات حدوث السيناريوهات الثمانية المقترحة، بافتراض أن هذه السيناريوهات تشمل كافة الاحتمالات الممكنة للأزمة، وتدل النتائج المتقاربة للاحتمالات السيناريوهات تعقيدات الأزمة وإمكانيات حدوث تغيرات جذرية خلال مراحلها

المختلفة. قد يدعم الفاعل عدد من السيناريوهات بدرجات متفاوتة إلا أن كل من الفاعلين لديه سيناريو يدعمه بالدرجة الأولى. وقد جاء ترتيب السيناريوهات حسب احتمال حدوثها على الشكل التالي:

أ- **المفاوضات بثقل خارجي:** باحتمال 16.2% وتؤيده محلياً المعارضة السياسية (الداعمة لسيناريو الحسم العسكري للمعارضة بالدرجة الأولى) والقطاع الخاص (الذي يدعم سيناريو المفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى). أما إقليمياً فتؤيده إيران (والتي تدعم حسم عسكري للنظام بالدرجة الأولى)، إضافة إلى الأردن وجامعة الدول العربية والعراق ولبنان ومصر (التي تدعم جميعها المفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى). وعلى المستوى الدولي تؤيده روسيا والصين (التي تدعم حسم عسكري للنظام بالدرجة الأولى)، وأمريكا والإتحاد الأوروبي وفرنسا والأمم المتحدة وبريطانيا ومجموعة دول البريكس (التي تدعم المفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى) إضافة إلى تركيا (التي تدعم حسم عسكري للمعارضة بالدرجة الأولى). يتضح مما سبق أن سيناريو المفاوضات بأثر خارجي يدعمه بعض الفاعلين المحليين والكثير من الفاعلين الإقليميين والدوليين كأول خيار لهم. تجدر الإشارة إلى أن أقل الداعمين المحليين لهذا السيناريو هم المؤسسات الرسمية والمؤسسات الدينية الرسمية والجيش النظامي والأجهزة الأمنية (والتي تدعم جميعها سيناريو حسم عسكري للنظام بالدرجة الأولى)، إضافة إلى الكتائب الإسلامية (التي تؤيد سيناريو حسم عسكري للمعارضة بالدرجة الأولى).

ب- **المفاوضات بثقل داخلي:** باحتمال 13.3% ويؤيده محلياً منظمات المجتمع المدني المرخصة والمنظمات الدينية الرسمية والمؤسسات الحكومية ومؤسسة الرئاسة والقطاع الخاص والجيش النظامي (الذين يؤيدون سيناريو الحسم العسكري للنظام بالدرجة الأولى، ماعدا القطاع الخاص، الذي يدعم سيناريو المفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى). أما إقليمياً فتدعم إيران هذا السيناريو (إلا أنها تدعم سيناريو الحسم العسكري للنظام بالدرجة الأولى). وعلى المستوى الدولي تؤيد سيناريو المفاوضات بثقل داخلي مجموعة البريكس (التي تدعم سيناريو المفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى) وروسيا (التي تدعم سيناريو الحسم العسكري للنظام بالدرجة الأولى). وتجدر الإشارة إلى أن دعم النظام ومؤسساته لهذا السيناريو قد يكون نابغاً من شعور النظام بقدرته على ضبط وتوجيه المشاركين في هكذا مفاوضات، إلا أن إعطاء المساحة الكافية للأطراف وخاصة المجتمع المدني قد يقلب هذه المعادلة والدعم المتوقع من قبل النظام لهذا السيناريو. وبالنسبة لغير الداعمين لسيناريو المفاوضات بثقل داخلي هم محلياً الكتائب الإسلامية (التي تدعم سيناريو حسم عسكري للمعارضة بالدرجة الأولى)، إقليمياً تركيا وليبيا والسعودية وقطر (الداعمين لسيناريو الحسم العسكري للمعارضة بالدرجة الأولى) إضافة إلى إسرائيل (التي تدعم استمرار النزاع المسلح بالدرجة الأولى). أما دولياً لا تدعم هذا السيناريو كلاً من بريطانيا وفرنسا وأمريكا (الداعمة لمفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى).

ت- **الحسم العسكري للمعارضة:** باحتمال 13.3% ويؤيده محلياً وبالدرجة الأولى الجيش الحر والكتائب الإسلامية المسلحة والتنسيقيات والمنظمات الدينية غير الرسمية والمعارضة السياسية، وإقليمياً قطر وتركيا والسعودية وليبيا. أما دولياً فإن هذا السيناريو مدعوم من فرنسا وبريطانيا (الداعمان لسيناريو المفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى). وبالنسبة لغير الداعمين لهذا السيناريو فهم محلياً منظمات المجتمع المدني المرخصة والمؤسسات الرسمية والمنظمات الدينية الرسمية والجيش النظامي (المؤيدون لسيناريو حسم عسكري للنظام بالدرجة الأولى)، إقليمياً لا تدعم لبنان هذا السيناريو (تدعم سيناريو المفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى)، ولا تدعمه إيران والعراق (الداعمان لسيناريو الحسم العسكري للنظام بالدرجة الأولى)، ولا إسرائيل (التي تدعم سيناريو استمرار النزاع المسلح بالدرجة الأولى). وعلى المستوى الدولي الصين وروسيا (لا يؤيدان هذا السيناريو ويدعمان سيناريو الحسم العسكري للنظام بالدرجة الأولى).

ث- **استمرار النزاع المسلح:** باحتمال 12.8% وتدعمه محلياً الكتائب الإسلامية (المؤيدة لسيناريو الحسم العسكري للمعارضة بالدرجة الأولى)، وإقليمياً إسرائيل (التي تدعم سيناريو استمرار النزاع المسلح بالدرجة الأولى)، إضافة إلى تركيا والسعودية وقطر (الداعمون لسيناريو الحسم العسكري للمعارضة بالدرجة الأولى). على المستوى الدولي تدعم هذا السيناريو كلاً من أمريكا وبريطانيا (اللذان تدعمان سيناريو المفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى). أما الجهات التي لا تدعم سيناريو استمرار النزاع فهي محلياً التنسيقيات (المؤيدة لسيناريو حسم عسكري للمعارضة بالدرجة الأولى)، والقطاع الخاص (الداعم لسيناريو المفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى)، إضافة إلى الجيش النظامي والمؤسسات الرسمية والمؤسسات الدينية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المرخصة (والتي تدعم جميعها سيناريو حسم عسكري للنظام بالدرجة الأولى). أما على الصعيد الإقليمي فلا تدعم هذا السيناريو كلاً من الكويت والإمارات (المؤيدتان لسيناريو الحسم العسكري للمعارضة بالدرجة الأولى) كما لا تدعم الأردن ولبنان وجامعة الدول العربية ومصر سيناريو استمرار النزاع (والمؤيدون لسيناريو المفاوضات بثقل خارجي بالدرجة الأولى). ودولياً لا تؤيد هذا السيناريو كلاً من الأمم المتحدة ومجموعة دول البريكس (الداعمان بشكل أساسي للمفاوضات بثقل خارجي).

ج- **حسم عسكري للنظام:** باحتمال 12.5% ويؤيده داخلياً بالدرجة الأولى الرئاسة والأجهزة الأمنية والجيش النظامي والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المرخصة والإعلام، كما تدعمه بالدرجة الأولى إقليمياً كلاً من إيران والعراق، ودولياً كل من روسيا والصين. أما غير الداعمين لهذا السيناريو فهم الجيش الحر والكتائب الإسلامية والتنسيقيات والمنظمات الدينية غير الرسمية والمعارضة السياسية (المؤيدون بالدرجة الأولى لسيناريو حسم عسكري للمعارضة). وعلى الصعيد الإقليمي يعتبر هذا السيناريو الأقل دعماً من قبل الإمارات والكويت وتركيا وقطر والسعودية وليبيا (الداعمون بالدرجة الأولى لسيناريو الحسم العسكري للمعارضة) إضافة إلى إسرائيل (التي تدعم

سيناريو استمرار النزاع المسلح بالدرجة الأولى). أما دولياً لا تدعم أميركا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وبريطانيا هذا السيناريو.

ح- تدخل عسكري خارجي مباشر: باحتمال 11.7% ويؤيده داخلياً الجيش الحر والكتائب الإسلامية والمعارضة السياسية (وجميعهم يدعمون سيناريو حسم عسكري للمعارضة بالدرجة الأولى). أما إقليمياً فتدعمه قطر والسعودية وتركيا (الذين يؤيدون بدورهم سيناريو حسم عسكري للمعارضة بالدرجة الأولى)، أما دولياً لا يدعم هذا السيناريو أي جهة. ومن ناحية غير الداعمين لهذا السيناريو، محلياً لا تؤيده الرئاسة والأمن والجيش والمؤسسات الرسمية والمؤسسات الدينية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المرخصة، أما إقليمياً فلا تدعمه الكويت والإمارات ولبنان ومصر والعراق وإيران. ودولياً لا تدعم هذا السيناريو الصين وروسيا والأمم المتحدة ومجموعة دول البريكس.

خ- تقسيم سورية: باحتمال 10.4% والذي لا يحظى بالتأييد من أي من الفاعلين على المستوى المحلي، بينما تؤيده كلاً من إسرائيل وأمريكا. أما غير الداعمين لهذا السيناريو على المستوى المحلي فهم الرئاسة والأجهزة الأمنية والجيش النظامي والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المرخصة والمؤسسات الدينية الرسمية والإعلام والقطاع الخاص والمنظمات الدينية غير الرسمية والمعارضة السياسية والتنسيقيات. وإقليمياً لا يحظى هذا السيناريو بدعم لبنان والأردن ومصر وجامعة الدول العربية والعراق وليبيا والكويت والإمارات، أما على المستوى الدولي فلا تدعمه روسيا والصين ومجموعة البريكس إضافة إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

د- انهيار الدولة: باحتمال 9.9% وتؤيده داخلياً الكتائب الإسلامية فقط بينما إقليمياً تدعمه إسرائيل وبدرجة أقل قطر والسعودية وعلى الصعيد الدولي لا يحظى هذا السيناريو بدعم باستثناء أمريكا. أما بالنسبة إلى غير الداعمين لهذا السيناريو فهم على المستوى الداخلي المنظمات الدينية غير الرسمية والتنسيقيات والمعارضة السياسية إضافة إلى القطاع الخاص والرئاسة والأجهزة الأمنية والجيش النظامي والإعلام والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الدينية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني المرخصة. أما على المستوى الإقليمي فلا تؤيد هذا السيناريو ليبيا والكويت والإمارات إضافة إلى الأردن ولبنان وجامعة الدول العربية ومصر وإيران والعراق. دولياً لا يلقى هذا السيناريو دعماً من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومجموعة دول البريكس كما لا تدعمه روسيا والصين.

5- السيناريو الأكثر تفضيلاً

يهدف التوصل إلى السيناريو الأكثر تفضيلاً، تم ربط السيناريوهات الممكنة مع المبادئ والقيم الحاكمة لرؤيا سورية المستقبل ومعرفة درجة تحققها في كل سيناريو من السيناريوهات المطروحة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيم والمبادئ تم تحديدها بناء على تصور رؤيا سورية المستقبل التي أعدت بشكل تشاركي مع عدد كبير من الخبراء السوريين في داخل وخارج البلاد.

وتشمل هذه القيم والمبادئ مفاهيم العدالة والمساواة واحترام الإنسان والحرية والأخلاق والتكامل الحضاري والإبداع والابتكار والثقافة والمعرفة والمؤسسات الفعالة.

أظهرت الدراسة أن السيناريو الأكثر تفضيلاً من حيث تحقيقه للقيم والمبادئ المرغوبة في سورية المستقبل هو المفاوضات ذات النقل الداخلي التي تأخذ أولويات المجتمع السوري بعين الاعتبار يليه سيناريو المفاوضات بتقل خارجي. ويوضح الجدول التالي أن نسبة القيم والمبادئ التي تحققت سيناريوهات المفاوضات بشكل عام والمفاوضات بتقل داخلي بشكل خاص تزيد بشكل كبير عن النسب التي تحققت باقي السيناريوهات مما يعكس بوضوح أولوية السيناريوهات المفضلة لسورية بإيجاد مخرج تفاوضي سياسي للأزمة.

الجدول 2: ترتيب السيناريوهات المفترضة بحسب نسبة تحقيقها للقيم والمبادئ المرغوبة في سورية المستقبل

الترتيب	السيناريوهات	نسبة تحقيقه للمحددات
1	مفاوضات ذات ثقل داخلي	%68
2	مفاوضات ذات ثقل خارجي	%54
3	حسم عسكري للمعارضة	%37
4	تقسيم سورية	%35
5	تدخل عسكري خارجي مباشر	%34
6	حسم عسكري للنظام	%30
7	انهيار الدولة	%25
8	استمرار النزاع المسلح	%24

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2013

كما يبين الجدول أن سيناريوهات استمرار النزاع المسلح وانهيار الدولة هي الأقل تفضيلاً بالنسبة للمجتمع السوري من حيث نسب تحقيقها للقيم والمبادئ المرغوبة في سورية المستقبل.

6- أثر الضربة الأمريكية المحتملة على سيناريوهات الأزمة السورية

تم تقييم أثر الضربة العسكرية المحتملة على احتمالات حدوث السيناريوهات الثمانية المطروحة أعلاه للأزمة السورية من خلال ورشة عمل تشاورية لخبراء سوريين تبنا من خلالها تعريفاً للضربة، وبناء على تصريحات معلنة، بأنها هجوم صاروخي محدود على أهداف استراتيجية محددة تستهدف معاقبة النظام السوري دون إسقاطه. وتُظهر النتائج مدى تأثير الضربة المحتملة المحدودة على احتمالية حدوث سيناريوهات الأزمة إما بالتقليل من احتمال السيناريو أو بزيادة احتمال حدوثه.

وتبين النتائج أن الضربة تزيد من احتمال سيناريو استمرار النزاع المسلح بالدرجة الأولى وذلك لأن الأكثر توقعاً من الضربة المحدودة هو إضعاف القدرات العسكرية واللوجستية للنظام دون التأثير بشكل جذري على قدرته بالاستمرار في قتال أطراف

المعارضة المسلحة. أما السيناريو الذي من المحتمل أن تعززه الضربة بالدرجة الثانية فهو سيناريو الحسم العسكري للمعارضة بافتراض أن الضربة ستنتهك قوات النظام إلى درجة كبيرة تسمح فيها للمعارضة المسلحة السيطرة على الوضع الميداني وهزيمة قوات النظام عسكرياً. ويأتي سيناريو انهيار الدولة بالدرجة الثالثة من حيث تعزيز احتمالية حدوثه نتيجة للضربة، إذ يمكن لعمل عسكري خارجي أن يفضي بشكل رئيسي إلى فقدان الدولة لقدرتها على تقديم الحد الأدنى من الخدمات وعلى الوفاء بالتزاماتها المختلفة مع استمرار النزاع دون حسم واضح لأي طرف. وتظهر النتائج أن الضربة تزيد بالدرجة الرابعة من احتمالية حصول سيناريو التدخل العسكري الأجنبي المباشر الواسع إذ تشكل الضربة مدخلاً للتدخل الخارجي وترفع من احتمالات نشوب صراع مسلح على نطاق واسع يتضمن تدخل قوات برية أجنبية. ويأتي التأثير على زيادة احتمال حدوث سيناريو التقسيم نتيجة الضربة بالدرجة الخامسة إذ من المتوقع أن تزيد الضربة من إضعاف سيطرة الدولة على أراضيها وبالتالي خلق مساحات أكبر لنزعات الحكم الذاتي في بعض المناطق.

ومن جهة أخرى، فمن المرجح أن تفضي الضربة المحدودة إلى تراجع احتمال حصول سيناريوهات الحل السياسي أي المفاوضات ذات النقل الخارجي والداخلي لأنها تقاوم النزاع المسلح، وبالتالي تزيد من تصلب المواقف في حال لم يهزم أحد الأطراف، أما في حال إسهام الضربة في الحسم لصالح أحد الأطراف فالأرجح أن يرفض الطرف "المنتصر" عسكرياً التفاوض. وبالنسبة لاحتمال الحسم العسكري للنظام، فإنه من المتوقع للضربة المحدودة أن تضعف هذا الاحتمال حيث أن الهدف المعلن للضربة هو ضرب ومعاينة النظام وبالتالي إضعاف قدرته النسبية على الحسم العسكري.

إن أهم السيناريوهات التي من المتوقع أن تزيد الضربة من احتمال حدوثها هي وحسب الترتيب استمرار النزاع المسلح، والحسم العسكري للمعارضة، وانهيار الدولة. وبالعودة إلى التحليل السابق لأكثر الفاعلين دعماً لكل سيناريو، فإن أهم القوى الداعمة لسيناريو استمرار النزاع المسلح هي حسب "شدة" الدعم إسرائيل، وأميركا، وقطر، والسعودية، والكتائب الإسلامية، وبريطانيا، وتركيا. أما بالنسبة لسيناريو الحسم العسكري للمعارضة فإن أهم القوى الداعمة هي حسب شدة الدعم الجيش الحر، والكتائب الإسلامية، وقطر، والتنسيقيات، وتركيا، والسعودية، وفرنسا، وبريطانيا. أما فيما يتعلق بالسيناريو التي تعززه الضربة المحتملة بالدرجة الثالثة وهو سيناريو انهيار الدولة فإن أكثر القوى الداعمة له حسب شدة الدعم هي إسرائيل، والكتائب الإسلامية، وقطر، وأميركا، والسعودية.

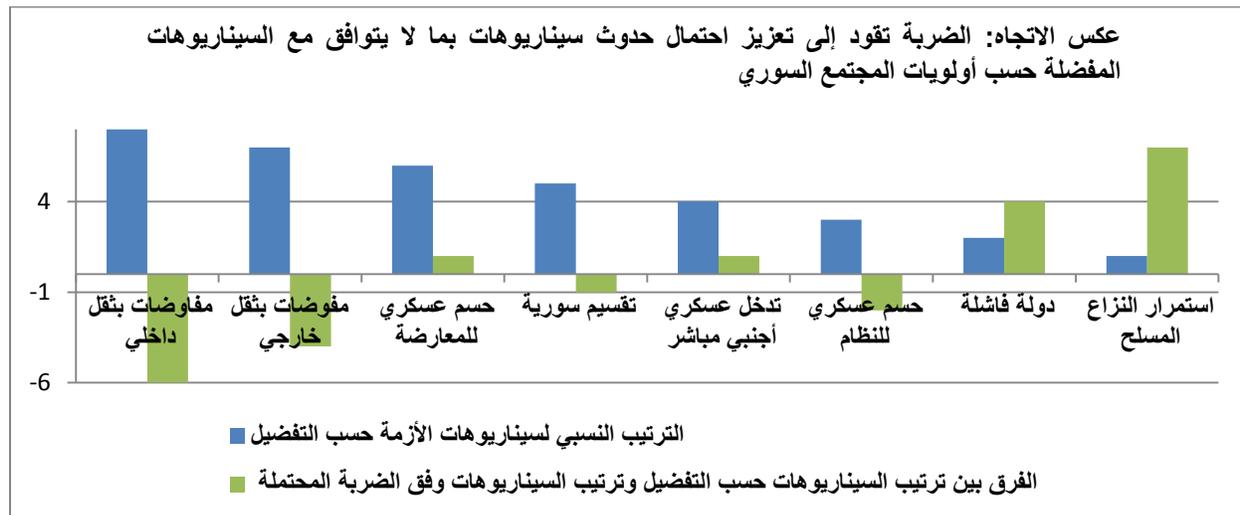
وبالتالي فإن المرجح أن يكون أكثر المستفيدين من الضربة المحتملة على المستوى الداخلي هم الكتائب الإسلامية بالدرجة الأولى وفي السيناريوهات الثلاثة، يليه الجيش الحر وبدرجة أقل التنسيقيات كونهم يدعمون سيناريو الحسم العسكري للمعارضة. أما على المستوى الخارجي، فيرجح أن تكون إسرائيل المستفيد بشكل كبير من الضربة كونها الداعم الأول لسيناريو استمرار

النزاع المسلح وانهايار الدولة، أما أمريكا فهي داعمة لهذين السيناريوهين ولكن بدرجة أقل، وتعتبر السعودية وقطر مستفيدين من الضربة المحتملة كونهم يدعمون بدرجات متفاوتة السيناريوهات الثلاثة التي تعزز الضربة من احتمال حدوثها.

وبمقارنة ما تعززه الضربة من سيناريوهات ودرجة دعم الفاعلين الرئيسيين للسيناريوهات المحتملة أظهرت نتائج البحث أن أميركا تدعم وبالدرجة الأولى سيناريو المفاوضات بثقل خارجي، ولكن مع قيامها بالضربة فهي تقلل بشكل كبير من احتمالية حصول سيناريو المفاوضات على حساب زيادة الدعم لسيناريوهات أخرى مثل سيناريو انهيار الدولة، الأمر الذي يظهر تناقضاً بين الضربة وأولويات أميركا في الأزمة السورية. من المتوقع أن الضربة تزيد بالدرجة الأولى من احتمالية حدوث سيناريو استمرار النزاع المسلح إضافة إلى تعزيز حصول سيناريو انهيار الدولة واللذان يعتبران أكثر السيناريوهات دعماً من قبل إسرائيل والكتائب الإسلامية، وبالتالي يبدو ظاهرياً أن الضربة تدعم خيار هذين الفاعلين بشكل رئيسي. أي أن الضربة الأمريكية تعزز المصالح الإسرائيلية والكتائب الإسلامية إلى حد كبير.

والسؤال ما مدى انسجام الضربة مع السيناريوهات الأكثر تفضيلاً وفق رؤيا سورية المستقبل؟ أي إلى أي مدى تعزز هذه الضربة احتمالات وقوع السيناريوهات الأكثر تناسباً مع أولويات المجتمع السوري المشتقة من رؤيا سورية المستقبل؟

في هذا الإطار يوضح الشكل التالي مقارنة بين ترتيب سيناريوهات الأزمة السورية من الأكثر تفضيلاً إلى الأقل تفضيلاً حسب رؤيا سورية المستقبل (8 الأكثر تفضيلاً ، 1 الأقل تفضيلاً)، مقابل الفرق بين ترتيب السيناريوهات حسب التفضيل وفق الرؤيا المستقبلية وترتيب السيناريوهات بحسب احتمالية وقوعها نتيجة للضربة مع تثبيت بقية العوامل (يتراوح بين -7 تقلص احتمال وقوع السيناريو ، و +7 تزيد من احتمال وقوع السيناريو)، أي الفرق بين أولويات السيناريوهات المفضلة وبين أولويات السيناريوهات التي تعززها أو تقلل من احتمالها الضربة المحتملة، نجد ما يلي:



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2013

ويظهر الشكل التناقض الواضح بين أولويات الضربة والأولويات المفضلة وفق رؤيا سورية المستقبل حيث تعزز الضربة إلى حد كبير احتمالية استمرار النزاع المسلح الذي يعد أسوأ السيناريوهات المحتملة بحسب الرؤيا المستقبلية أي أن الهدف الرئيسي للضربة يسير في عكس اتجاه مصلحة سورية المستقبلية والأمر نفسه ينطبق على ازدياد احتمالية الدولة الفاشلة. بالمقابل تقلل الضربة احتمالية أكثر سيناريوهين مفضلين وهما المفاوضات بثقل داخلي وبثقل خارجي حيث تضعف الضربة احتمالات الحل السياسي بشكل ملموس.

مراجع:

المركز السوري لبحوث السياسات (2013 أ): "الأزمة السورية: الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية"، دمشق.

http://scpr-syria.org/att/1360366400_6xyyP.pdf

المركز السوري لبحوث السياسات (2013 ب): "رؤيا سورية المستقبل: مسودة"، دمشق

<http://scpr-syria.org/ar/S325/رؤيا-سورية-المستقبل>

المركز السوري لبحوث السياسات (2013 ج): "الأزمة في سورية: استشراف بدائل الحل"، غير منشور

سن، أمارتيا (2010): "فكرة العدالة"، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون.